رئيس الجمهورية أمام "أمزجة" قادة الكتل

سياسيون يقرّون بصعوبة مهمة طالباني في التقريب بين الفرقاء

طالباني يستقبل قادة العراقية

تقرّ الكتل المشاركة في العملية السياسية وخارجها بصعوبة مهام الرئيس جلال طالباني في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وجمعهم على طاولة واحدة وتحقيق مشتركات للخروج من الأزمة السياسية المستمرة منذ أشهر مع تمسك الكتل بمطالبها السابقة.
وعاد رئيس الجمهورية أواخر الشهر الماضي إلى العاصمة بغداد مرورا بالسليمانية بعد رحلة علاج ونقاهة في الخارج كان خلالها على تواصل مستمر مع كل زعماء الكتل كما اكد عضو التحالف الكردستاني. وحال وصوله بدأ بعقد اجتماعات مع القادة السياسيين تحضيراً للإعلان عن موعد الاجتماع الوطني الموسع للكتل السياسية.

□ بغداد/ وائل نعمة

وكان الرئيس طالباني قد دعا السياسيين قبل مغادرته البلاد إلى تحاشي الخطاب المتشنج والاتهامات المتبادلة والعمل بروح الفريق الواحد، مؤكدا أن القيادات السياسية تتحمل مسؤولية تاريخية حيال مستقبل البلاد.
ورأى النائب الكردي قاسم محمد في اتصال مع "المدى" امس أن "الخلافات عميقة بين الكتل وتحتاج إلى وقت طويل لحلها".
وقال أن "طالباني لا يزال يسعى إلى حل الأزمة". وعلى الرغم من أنه يؤكد صعوبة المهمة الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية الا ان النائب الكردستاني قال أن "الرئيس طالباني توصل إلى اتفاقيات معلنة وأخرى غير معلنة تكللت بحل بعض الإشكاليات العالقة بين الإقليم وحكومة بغداد"، مشددا على أن النتائج ايجابية، داعيا إلى عدم "التفاؤل أكثر من الواقع".
وكانت الكتل السياسية قد اعتبرت أن الرئيس طالباني لا يملك "عصا سحرية" لحل الأزمة فيما توقعوا استمرار الأزمات لحين الانتخابات القادمة.
من جانبه يأمل دولة القانون نجاح طالباني في مهمة إقناع الكتل السياسية باللجوء إلى خيار الاجتماع الوطني والقبول بورقة الإصلاح. وكشفت لجنة الإصلاح المنبثقة عن التحالف الوطني في وقت سابق من شهر أيلول الماضي أن رئيسها إبراهيم الجعفري سيقدم ورقة الإصلاح تحريريا إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني حال عودته إلى البلاد ليحدد موعدا لانعقاد الاجتماع الوطني.
وكان إبراهيم الجعفري رئيس التحالف الوطني ذكر في وقت سابق أن ورقة الإصلاح شاملة لكل ما جاء من نقاط في ورقتي أربيل الأولى والثانية ومقترحات رئيس الجمهورية جلال طالباني إضافة إلى مقترحات التحالف الوطنيّ.
وأوضحت النائبة عن دولة القانون إيمان الفاضلي في تصريح لـ"المدى" أن "الكتل السياسية لا تزال مستمسكة بمواقفها ولا تبدي أي مرونة"، نافيا تحديد موعد لإجراء الاجتماع الوطني الى الآن.
وتؤكد الفاضلي ان "أساس الخلافات بين الكتل لتحديد موعد الاجتماع الوطني هو عدم الاتفاق على القضايا التي سيتم طرحها،والاختلاف على بعض القوانين التي تريد بعض الأطراف تمريرها في مجلس النواب". ودعا رئيس الجمهورية جلال طالباني في وقت سابق الأطراف السياسية إلى إبداء نوع من المرونة للحفاظ على المكتسبات الوطنية وتطوير مؤسسات الدولة، مؤكدا أن المرونة ستدعم تطوير مؤسسات الدولة وتفعيل مسار الديمقراطية الناشئة.
فيما ترى اطراف اخرى داخل التحالف الوطني أن ملامح تأجيل الأزمات إلى الدورة الانتخابية القادمة بدأت تتضح لاسيما مع تشنج الأطراف المشاركة في العملية السياسية.
ويقول نائب عن الأحرار التابعة للتيار الصدري في اتصال يوم أمس مع "المدى" إن "الحكومة فشلت في تحقيق الكثير من الانجازات، سواء على الصعيد الأمني وشغل فراغ الوزارات الأمنية أو على الصعيد الخدمي".
ويضيف النائب الصدري حسين المنصوري ان "الخلافات بين اطراف العملية السياسية تتصاعد باتجاه التأجيل الى الدورة الانتخابية القادمة".
من جانب اخر ينتقد المنصوري استخدام الحكومة مجلس النواب لتعليق فشلها عليه، متابعا "أن دور البرلمان التشريع والرقابة، وأحيانا الرقابة غائبة عن عمله، والحكومة تتحمل كل الفشل".
ودعت النائبة عن كتلة الأحرار مها الدوري، مؤخرا، التحالف الوطني إلى إيجاد مرشح بديل عن نوري المالكي لرئاسة الوزراء بسبب "سوء إدارته للملف الأمني".
وقالت الدوري خلال المؤتمر الذي عقدته في مبنى البرلمان "على التحالف الوطني إيجاد مرشح لرئاسة الوزراء بديل عن المالكي بسبب سوء إدارته للملف الأمني وكثرة التفجيرات خلال الأيام القليلة الماضية والتي راح ضحيتها المئات من الضحايا الأبرياء".
أما القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي فترى أن "المتضرر الأكبر من استمرار الأزمة السياسية في البلاد هو المواطن"، منتقدة الدعوات التي تنادي بترحيل الأزمات إلى الدورة الانتخابية القادمة. النائبة عن العراقية انتصار علاوي تدعو الكتل السياسية إلى تنقية الأجواء بين الفرقاء والانتهاء من الأزمات السابقة ومن ثم الالتفات إلى المشاكل الجديدة التي طرأت مؤخرا. علاوي وفي اتصال مع "المدى " شددت على ان " قانوني العفو العام والبنى التحتية زاد من عمق الخلافات بين الكتل، مؤكدة "ان على الكتل تأجيل خلافاتها الجديدة المتمثلة بالصراع حول تمرير القوانين في مجلس النواب ان تنتهي من خلافاتها القديمة "، مضيفة " ان "الاطراف المشاركة في العملية السياسية تعاني من جمود في تحركاتها باتجاه الآخر".
وترى علاوي ان تحركات الكتل شهدت فتورا بعد عيد الفطر الماضي بعدما كانت الحركة سريعة خلال ولائم الإفطار في رمضان الفائت.
مؤكدة أن "مهمة طالباني للتقريب بين وجهات نظر الفرقاء والوصول إلى حلول ترضي جميع الاطراف صعبة للغاية مع تمسك الأطراف بمطالبها". وتطالب القائمة العراقية الرجوع الى اتفاقية أربيل الأولى التي تم تشكيل الحكومة الأخيرة على أساسها، والانتهاء من ملف الوزارات الأمنية وتحقيق التوازن في مؤسسات الدولة. وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد قال في بيان صدر عن مكتبه على هامش استقباله زعيم القائمة العراقية إياد علاوي والوفد المرافق له مؤخرا، إن "اعتماد مبدأ الحوار الأخوي البناء الرامي إلى حلحلة الأزمة السياسية أمر مهم"، مؤكدا على أهمية "احترام القضاء وسيادته وصون حقوق الإنسان وحقوق المعتقلين وتجنيبهم الاضطهاد والحيف".
وأضاف طالباني أن "هذا لن يتم إلا من خلال اعتماد الدستور منطلقاً لبناء دولة عصرية حضارية ناضل الجميع من أجل وضع أسسها وبناء أعمدتها"، داعيا في الوقت ذاته إلى "البدء بالخطوات العملية لوضع خطوطٍ عريضة من شأنها أن تجد حلولاً مقبولة للمسائل الخلافية بين أطراف العملية السياسية".
من جانبه أعرب زعيم القائمة العراقية اياد علاوي عن "سروره بعودة الرئيس طالباني إلى متابعة الوضع العام في البلاد والبدء بسلسلة لقاءات مع الفرقاء السياسيين"، مؤكداً أن "وجود فخامة الرئيس على الساحة السياسية ضرورة ملحة كونه صمام الأمان للبلاد".
وكانت القائمة العراقية قد اتهمت في مناسبات عدة القضاء بالخضوع للسلطة التنفيذية والعمل بشكل مسيّس مع القضايا التي تخص الأطراف المعارضة للحكومة، حيث انتقدت في (١٠ أيلول ٢٠١٢) الحكم بالإعدام الذي صدر ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، معتبرة إياه "مسيساً ومتوقعاً"، فيما دعت الشركاء بالعملية السياسية إلى اتخاذ مواقف تتناسب وحجم "المحنة".

نائب: شطب منظمة خلق من لائحة الإرهاب فضيحة لأميركا

□ بغداد / المدى

انتقد نائب عن التحالف الوطني شطب الولايات المتحدة الأميركية منظمة مجاهدين خلق الإيرانية المعارضة من لائحة الإرهاب.
وقال النائب حسن الساري في بيان له تلقت المدى نسخة منه أمس الجمعة إن "قرار واشنطن برفع اسم منظمة خلق من لائحة المنظمات الإرهابية تشجيع للإرهاب على ارتكاب المزيد من الجرائم واستهانة بدماء الضحايا".
وأضاف أن "قرار شطب المنظمة من لائحة الإرهاب يفضح سياسات الولايات المتحدة الأميركية التي تدعي محاربتها للإرهاب والمنظمات الإرهابية ويشجع الإرهاب على المزيد من الجرائم".
ودعا الساري الولايات المتحدة إلى "إعادة النظر بقرار الرفع احتراما للقوانين الدولية والأديان السماوية والأعراف التي تحرم سفك دماء الأبرياء الذين ذهبوا ضحايا على أيدي منظمة خلق".
وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في ٢٩ من أيلول الماضي عن شطبها لمنظمة خلق الايرانية المعارضة من لائحة المنظمات الإرهابية بعد أن كانت مدرجة ضمن المنظمات الإرهابية قبل أكثر من ثلاثة عقود. وكان من المقرر أمس الجمعة أن تنطلق وجبة جديدة من عناصر منظمة خلق من محافظة ديالى الى العاصمة بغداد تمهيداً لنقلهم الى خارج البلاد لكن تم إرجاؤها بحسب قول قائممقام قضاء الخالص في ديالى عدي الخدران لـ[أين] الذي اكد ان قرار تأجيل نقل الوجبة الجديدة صادر من رئاسة الوزراء.
يذكر ان الامم المتحدة والحكومة قد وقعتا في ٢٥ من كانون الاول الماضي ٢٠١١ مذكرة تفاهم من أجل تسوية إنسانية وسلمية لوضع سكان معسكر اشرف، تقضي بإنهاء وجود هذه المنظمة في البلاد، وان تقدم الأمم المتحدة المساعدة لايجاد مأوى لهم في الدول الأخرى.
وبدأت الحكومة بنقل سكان مخيم العراق الجديد (أشرف سابقا)، البالغ عددهم ٣٤٠٠ شخص، وبحسب اتفاقها مع الأمم المتحدة الى معسكر ليبرتي "الحرية" في العاصمة بغداد، حيث تم نقلهم على شكل دفعات، إلى الموقع الجديد، وانطلقت السبت ١٥ أيلول الماضي الوجبة السابعة من عناصر منظمة خلق في محافظة ديالى الى مخيم الحرية في العاصمة بغداد. ويقع معسكر أشرف الذي أقيم في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي على بعد ٥٥ كم إلى الشمال من بعقوبة مركز محافظة ديالى.

توقعات بحسم قانون النفط والغاز

□ بغداد/ المدى والوكالات

توقّعت لجنة النفط والغاز البرلمانية أمس حسم اللجنة الخماسية المشتركة مسودة ٢٠٠٧ من بين المسودات المقدمة لمشروع قانون النفط والغاز. وقال مقرر اللجنة قاسم محمد مشختي لوكالة "شفق نيوز" إن "هناك إجماعاً على مسودة ٢٠٠٧ من قبل الكتل البرلمانية وحكومة الاقليم ونظيرتها الاتحادية، ومن الممكن ان تختارها اللجنة الخماسية كمشروع قانون للنفط والغاز او المزج بين مسودتين للخروج بصيغة نهائية لها".
واضاف مشختي أن "اللجنة الخماسية قررت مواصلة الاجتماعات لحين الاتفاق على مسودة لمشروع القانون".
وكان نائب رئيس مجلس النواب قصي السهيل قد ترأس، يوم الأربعاء الماضي، اجتماعا مع وزير النفط عبد الكريم لعيبي ووزير الثروات والموارد الطبيعية في حكومة اقليم كردستان اشتي هورامي ورؤساء كتل التحالف الوطني والعراقية والكردستاني لمناقشة قانون النفط والغاز.
وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في عام ٢٠٠٧ لكنه واجه اعتراضا من قبل إقليم كردستان.
وتقول حكومة الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، فيما اقترحت لجنة النفط والطاقة قانونين بدلاً من ذلك إلاّ أنهما أثيرت عليهما خلافات أيضاً.
ومنذ إقرار الدستور، مثل قانون النفط والغاز أبرز الملفات العالقة ما بين بغداد وأربيل، وهو لا يقل أهمية بالنسبة للقادة الكرد عن المادة ١٤٠ من الدستور.
ويدور الخلاف بين أربيل وبغداد على ٤١ عقدا نفطياً وقعتها حكومة كردستان منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الآن وتصفها بغداد بأنها "غير قانونية".
واتفقت بغداد وكردستان في وقت سابق من هذا الشهر على تسوية نزاع بشأن مدفوعات نفطية بعدما تعهدت كردستان بمواصلة الصادرات، وقالت بغداد إنها ستدفع مستحقات للشركات الأجنبية العاملة في الإقليم.

العراقية تستبعد الانشقاقات
نائب عن الوطني: النجيفي والمطلك والكربولي سيتركون علاوي

□ بغداد/ المدى

توقع النائب عن التحالف الوطني محمد كاظم الهنداوي، أن يحصل "انشقاق كبير" داخل ائتلاف العراقية، مشيراً الى أن النجيفي والمطلك والكربولي سيكونون في صف، وعلاوي والأطراف الأخرى سيكونون في صف آخر.
وقال الهنداوي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الجمعة إذ اقتربنا من عقد الاجتماع الوطني ولم يحصل موقف موحد لائتلاف العراقية بالتحاور مع التحالف الوطني فسيكون هناك انشقاق كبير في العراقية. وأضاف هناك اطراف داخل ائتلاف العراقية ترغب في لملمة الشمل والذهاب إلى الاجتماع الوطني وهناك أطراف أخرى تضع شروطا مسبقة تكاد تكون تعجيزية. لذلك فان هذه الأطراف لا تريد عقد الاجتماع الوطني. واشار الهنداوي الى أن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك ورئيس كتلة الحل جمال الكربولي يريدون الحوار والجلوس على طاولة واحد مع الكتل السياسية لذلك من المتوقع أن يكونوا في صف ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي في عزلة لأنه لا يبدي المرونة في التفاوض من اجل عقد الاجتماع الوطني.
بالمقابل رد النائب عن ائتلاف العراقية احمد العلواني، حول توقعات بحدوث انشقاق داخل القائمة العراقية، بالقول "واهمٌ من يعتقد ذلك"، مشيرا الى ان العراقية متماسكة معتبراً الاختلاف في وجهات النظر حالة صحية وهو أفضل من الدكتاتورية".
وقال العلواني للوكالة الإخبارية للأنباء "كل من يتوقع او يعتقد ان انشقاقات ستحدث في القائمة العراقية فهو واهم، كون القائمة متماسكة، وان وجدت بعد الاختلافات في وجهات النظر، هذا لا يعني ان القائمة مقبلة على انشقاق بل، اعتبرها حالة صحية وقد تنتج قرارا صحيحا وسليما لصالح القائمة والشعب". وأضاف: ان القائمة العراقية متماسكة، بل لديها توافق وتطابق كامل بين أعضائها بوجهات النظر، وسيظهر ذلك من خلال الانتخابات المقبلة التي ستكون لصالح القائمة العراقية، كونها صوت المدافع عن حقوق العراقيين.

الحكم بالسجن المؤبد على مواطن أميركي في بغداد

□ ترجمة المدى

استنادا إلى تصريح حكومي يوم الخميس فقد حكمت محكمة عراقية على مواطن أميركي بالسجن مدى الحياة بتهمة مساعدة القاعدة وتمويل النشاطات الإرهابية. حيث ذكرت وزارة الداخلية أن عمر رشاد خليل – ٥٣ سنة، مهندس معماري من أصل فلسطيني دخل العراق عام ٢٠٠١– تم تجنيده من قبل القاعدة عام ٢٠٠٥. ونشرت الوزارة مقتطفات مما قالت انه اعتراف للمتهم بأنه وافق على تسلم مبالغ من رجل سوري في الإمارات العربية المتحدة مقابل القيام بهجمات ارهابية. حكم على خليل – الذي قالت الوزارة ان لقبه أبو محمد – من قبل المحكمة الجنائية المركزية في بغداد يوم الاربعاء، وكان من الصعب الاتصال بمسؤولين حكوميين من اجل المزيد من التفاصيل. من جانبه اصدر الناطق باسم السفارة الاميركية فرانك فنفر بيانا يقول بان مسؤولي السفارة كانوا على علم بالتقارير ولم يعط البيان تفاصيل أخرى عملا باعتبارات السرية والخصوصية وأحال المسألة إلى السلطات المحلية ومحامي السيد خليل الذي لم تذكر اسمه في الشرطة و الصحة إن سيارة مفخخة انفجرت في منطقة المنصور ببغداد أودت بحياة خمسة من المارة وجرحت ١٣ آخرين، كانت السيارة تستهدف رتلا لشركة أمنية لم يعلن عن اسمها، وكان من بين الجرحى ثلاثة من رجال الشرطة في نقطة تفتيش قريبة من مكان الانفجار.
لقد انخفض معدل العنف في العراق منذ ذروة أعمال التمرد قبل سنوات قليلة إلا ان المسلحين مازالوا ينفذون اغتيالات وهجمات مميتة اخرى كل يوم تقريبا. كما تشهد البلاد أحيانا تفجيرات كبيرة تتزامن في عدة مدن خلال يوم واحد وتنسب هذه الهجمات الى القاعدة في العراق، حيث كانت هذه المجموعة تسعى منذ سنوات الى تقويض الحكومة عن طريق هجمات تشنها ضد القوات الأمنية والمدنيين.
السفارة ولا المسؤولون العراقيون. في الوقت نفسه قالت وزارة العدل العراقية بان ستة اشخاص متهمين بالارهاب قد تم إعدامهم يوم الخميس مما يزيد عدد المعدومين منذ بداية العام الحالي الى ١٠٢. لم يعط بيان الوزارة اية تفاصيل أخرى ولم يذكر اسماء هؤلاء المعدومين.
إن زيادة عدد المعدومين في العراق أثارت قلقا بين مراقبي حقوق الإنسان الدوليين حول ما إذا كان المدعى عليهم قد خضعوا لمحاكمات عادلة، كما تجاهل العراق النداءات المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام. في يوم الخميس أيضاً قال مسؤولون

عن: نيويورك تايمز